



اعتقاد أهل السنة

في الصحابة رضي الله عنهم

تأليف

د/ محمد بن عبد الله الوهيبي



اعتقاد أهل السنة

في الصحابة رضي الله عنهم

تأليف

د/ محمد بن عبد الله الوهيبي

استفاد أهل السنة في الصحابة

تأليف

د/ محمد بن عبد الله الوهيبي

**وكالة المطبوعات والبحث العلمي
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف
والدعوة والإرشاد
المملكة العربية السعودية**

١٤٢٧هـ

وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ١٤٢٦هـ

ح

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الوهيبي، محمد بن عبد الله

اعتقاد أهل السنة في الصحابة رضي الله عنهم. / محمد بن

عبد الله الوهيبي - الرياض، ١٤٢٦هـ

٦٠ ص؛ ١٢×١٧ سم

ردمك: ٩٩٦٠-٢٩-٩١٥-٢

١- الصحابة والتابعون ٢- الصحابة والتابعون - دفع مطاعن

أ.العنوان

١٤٢٦/٥٨٥١

ديوي ٢٣٩.٩

رقم الإيداع: ١٤٢٦/٥٨٥١

ردمك: ٩٩٦٠-٢٩-٩١٥-٢

مقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسينات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله - ﷺ - وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد ،

فإن اعتقاد أهل السنة في الصحابة يمثل الركيزة الرئيسة لدراسة تاريخهم رضي الله عنهم. ولا بد أن يحصل الانحراف والتشويه لتاريخهم إذا درس بمعزل عن العقيدة.

ولأهمية هذا الموضوع نجد عامة كتب الاعتقاد عند أهل السنة تبينه بشكل جلي. ولا يمكن أن نجد كتاباً من كتب أهل السنة التي تبحث جوانب العقيدة المختلفة إلا ونجد هذا المبحث، ككتاب (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) للألكائي، و(السنة) لابن أبي عاصم، و(السنة) لعبد الله بن أحمد بن حنبل، و(الإبانة) لابن بطة، و(عقيدة أهل السلف أصحاب الحديث) للصايوني .. وغيرها. بل كل إمام من أئمة السنة حينما يذكر عقيدته ولو في ورقة واحدة أو أقل، لا بد وأن يشير إلى موضوع الصحابة؛ إما من جهة فضلهم، أو فضل الخلفاء الراشدين، أو من جهة عدالتهم، والنهي عن سبهم والطعن فيهم، أو الإشارة إلى

اعتقاد أهل السنة في الصحابة

الكف والإمساك عما شجر بينهم ... إلخ^{١١}.
 من أجل ذلك أردت في بحثي هذا أن أبرز أهمية هذا الاعتقاد بجوابه
 المختلف، ومدى الخطورة المترتبة على تركه حين بحث تاريخ الصحابة.
 فالبحث إذن يركز على الناحية العقائدية، وقد يبحث بعض الجوانب
 الأخرى إجمالاً، لاقتضاء ضرورة البحث ذلك، مثل الإشارة إلى أحكام سب
 الصحابة، والإشارة إلى ضرورة تحقيق الروايات حول تاريخ الصحابة.
 فهذا البحث يمكن أن اعتبره مدخلاً ضرورياً للمنظر في أحوال
 الصحابة، يحتاجه المؤرخ والباحث في مجال الفرق وأقوالهم. وكذلك لمن
 يريد دراسة سيرة أحد من الصحابة ... وغير ذلك.
 وقد قسمته إلى عدة مباحث كما يلي:
 أولاً: أدلة عدالتهم من القرآن الكريم، ومن السنة المطهرة،
 فاخترت ما يدل على ذلك دلالة ظاهرة من الآيات والأحاديث
 الصحيحة، مع تعليقات بعض الأئمة.
 ثانياً: منزلة الصحابة لا يعدلها شيء، بحثت فيه فضلهم على من
 بعدهم.

ثالثاً: أنواع سيهم وحكم كل نوع، وضحت فيه الفرق بين
 السب الذي يطعن في عدالتهم، وما نون ذلك. وكذلك من سب ما
 تواترت النصوص بفضله، وما نون ذلك. ومن سيهم جملة، أو

^{١١} راجع على سبيل المثال : (شرح لمول اعتقاد أهل السنة) للأكفاني (ت ١٢١٨هـ) (١٠/١٥١ - ١٨٦) حيث نكر
 السواب عتبة عشرة من كبار أئمة أهل السنة، أشاروا في ما نكروا، وقد حققه د. أحمد محمد حيدان الغامدي.

سب بعضهم، وأشرت في آخر هذا المبحث إلى حكم من سب أم المؤمنين عائشة، بما يراها الله منه، ومن ثم أحكام بقية أمهات المؤمنين.

رابعاً: أتبع ذلك ببحث للآثار المترتبة على السب ولوازم السب.

خامساً: الموقف فيما شجر بينهم، وضحت فيه بعض الأسس والجوانب التي ينبغي أن ينظر إليها الباحث حين بحثه لما شجر بينهم؛ لكيلا يقع في سبهم.

وبعد، أخي القارئ .. لا أزعجني سآتي بجديد، وإنما جمعت أقوالاً مختارة للأئمة، ورتبتها ترتيباً معيناً، لحذف محدد، وهو إبراز أهمية اعتقاد أهل السنة في هذا الجانب، والتحذير من كل ما ينافي ذلك بأي نوع من أنواع التقيص، فهو جهد يُضم إلى كل الجهود التي سطرها المتسبون إلى مذهب السلف في هذا المجال، سواء في مجال العقيدة، أو الفرق، أو التاريخ، أو الحديث، أو غيره.

نسأل الله عز وجل أن يرزقنا حب صحابة رسول الله - ﷺ - وأن يحشرنا في زمرة منهم.

ونسأل الله التوفيق والسداد. وصلى الله وسلم وبارك على رسوله محمد وآله وصحبه.

محمد بن عبد الله الوهيبي
الرياض ع. ب: ٨٥٥٤٢

أدلة عدالتهم من الكتاب والسنة

عدالة الصحابة عند أهل السنة من مسائل العقيدة القطعية، أو مما هو معلوم من الدين بالضرورة، ويستدلون لذلك بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة.

أولاً: من الكتاب:

الآية الأولى: يقول الله عز وجل: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ (١) قال جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: كنا ألفاً وأربعمائة (٢).

فهذه الآية ظاهرة الدلالة على تركية الله لهم، تركية لا يخبر بها، ولا يقدر عليها إلا الله. وهي تركية بواطنهم وما في قلوبهم، ومن هنا رضي عنهم: (ومن رضي عنه تعالى لا يمكن موته على الكفر، لأن العبرة بالوفاة على الإسلام. فلا يقع الرضا منه تعالى إلا على من علم موته على الإسلام) (٣). ومما يؤكد هذا ما ثبت في صحيح مسلم من قول رسول الله - ﷺ - : (لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد؛ الذين بايعوا تحتها) (٤).

(١) سورة الفتح الآية (١٨).

(٢) صحيح البخاري: كتاب المغازي - باب غزوة الحبيبية - حديث [٤١٠٤] فتح الباري: ٥٠٧/٧، طبعة طبرستان.

(٣) المصالح المبررة، ص ٢١٦ ط ٢.

(٤) صحيح مسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أصحاب الشجرة، حديث [٢٤٩٦]، صحيح مسلم ١/٤.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (والرضا من الله صفة قديمة، فلا يرضى إلا عن عبد علم أنه يوافق على موجبات الرضا - ومن رضى الله عنه لم يسخط عليه أبداً - فكل من أخبر الله عنه أنه رضى عنه فإنه من أهل الجنة، وإن كان رضاه عنه بعد إيمانه وعمله الصالح؛ فإنه يذكر ذلك في معرض الثناء عليه والمدح له. فلو علم أنه يتعقب ذلك بما يسخط الرب لم يكن من أهل ذلك) (١).

وقال ابن حزم: (فمن أخبرنا الله عز وجل أنه علم ما في قلوبهم، ورضي عنهم، وأنزل السكينة عليهم، فلا يحل لأحد التوقف في أمرهم أو الشك فيهم البتة) (٢).

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَرَزَعٍ أُخْرِجَ شَطْرُهُ فَأُزْرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوْقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا

(١) المعارج المسالون: ٥٧٢، ٥٧٣، طبعة دار الكتب العلمية، تحقيق: محمد بن عبد الله بن عبد الحميد.

(٢) الفصل في الملل والنحل: ٤/ ١٢٨.

وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٦﴾ قال الإمام مالك رحمه الله تعالى: (بلغني أن النصارى كانوا إذا رأوا الصحابة - رضي الله عنهم - الذين فتحوا الشام، يقولون: والله هؤلاء خير من الحواريين فيما بلغنا، وصدقوا في ذلك؛ فإن هذه الأمة معظمة في الكتب المتقدمة، وأعظمها وأفضلها أصحاب رسول الله - ﷺ - وقد نوه الله تبارك وتعالى بذكرهم في الكتب المنزلة والأخبار المتداولة؛ ولهذا قال سبحانه وتعالى هنا: ﴿ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ﴾ ثم قال: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْئَهُ﴾ أي: فراخه. ﴿فَكَازَرَهُ﴾ أي: شده. ﴿فَأَسْتَفْظَ﴾ أي: شب وطال. ﴿فَأَسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوْقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ﴾ أي فكذلك أصحاب رسول الله - ﷺ - أزروه وأيدوه ونصروه، فهو معهم كالشطء مع الزراع ليغيظ بهم الكفار^(١). قال ابن الجوزي: "وهذا الوصف لجميع الصحابة عند الجمهور"^(٢).

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ إلى قوله تعالى:

(١) سورة الفتح الآية (١٩).

(٢) الاستيعاب لابن عبد البر ٦/١ طه دار الكتب العربي بحوثية الإسلامية، عن ابن القيم، وتفسير ابن كثير ٢٠٣/٤.

طه دار المعرفة - بيروت، دون إسناد.

(٣) زاد المسير ٢١٤/٤.

﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾^(١)

يبين الله عز وجل في هذه الآيات أحوال وصفات المستحقين للقيء، وهم ثلاثة أقسام: القسم الأول:

﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهِجِرِينَ ﴾. والقسم الثاني: ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾.

والقسم الثالث: ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾.

وما أحسن ما استنبط الإمام مالك رحمه الله من هذه الآية الكريمة، أن الذي يسب الصحابة ليس الله من مال الفياء نصيب؛ لعدم اتصافه بما مدح الله هؤلاء - القسم الثالث - في قولهم:

﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ﴾^(٢)

قال سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: (الناس على ثلاث منازل، فمضت منزلتان، وبقيت واحدة، فأحسن ما أنتم كائنون عليه أن تكونوا بهذه المنزلة التي بقيت. قال: ثم قرأ: ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهِجِرِينَ ﴾ إلى قوله:

(١) سورة العنكبوت (٨-١٠).

(٢) سورة العنكبوت الآية (٨-١٠).

﴿وَرِضْوَانًا﴾ هؤلاء المهاجرون. وهذه منزلة قد مضت ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَوْ كُنْ بِهِمْ خَصَلَتٌ﴾. قال: هؤلاء الأنصار. وهذه منزلة قد مضت. ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ قد مضت هاتان وبقيت هذه المنزلة، فأحسن ما أنتم كائنون عليه أن تكونوا بهذه المنزلة التي بقيت. يقول: أن تستغفروا لهم^(١).

وقالت عائشة رضي الله عنها: (أمروا أن يستغفروا لأصحاب رسول الله - ﷺ - فسيروهم) رواه مسلم^(٢).

قال أبو نعيم: (فمن أسوأ حالاً ممن خالف الله ورسوله وآب بالعصيان لها والمخالفة عليها. ألا ترى أن الله تعالى أمر نبيه - ﷺ - بأن يعفو عن أصحابه ويستغفر لهم ويخفف لهم الجناح، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنَّفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ شَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾^(٣) وقال: ﴿وَإِخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٤) فمن سبهم وأبغضهم وحمل ما كان من تأويلهم وحرومهم على غير الجميل الحسن،

(١) المصالح المستول: ٥٧٤، والأثر زواه المأثور ١٨١/٢ وصححه وولاه لأذهبه.

(٢) رواه مسلم في كتابه التفسير حديث صحيح (٢٢-٢٣).

(٣) سورة الشورى الآية (٢١٥).

فهو العادل عن أمر الله تعالى وتأديته ووصيته فيهم. لا ييسط لسانه فيهم إلا من سوء طويته في النبي - ﷺ - وصحابته والإسلام والمسلمين^(١) وعن مجاهد، عن ابن عباس، قال: (لا تسبوا أصحاب محمد، فإن الله قد أمر بالاستغفار لهم، وقد علم أنهم سيفتلون)^(٢)

الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(٣) والدلالة في هذه الآية ظاهرة. قال ابن تيمية: (فرضي عن السابقين من غير اشتراط إحسان. ولم يرض عن التابعين إلا أن يتبعوهم بإحسان)^(٤). ومن اتباعهم بإحسان الترضي عنهم والاستغفار لهم.

الآية الخامسة: قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيَّتِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ

(١) الإجماع: ص ٣٧٥ - ٣٧٦. لأبي نعيم تحقيق: د. علي قنير، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة، ط ١، عام ١٤١٧ هـ.

(٢) قصاص المسلول: ٥٧٤، والظفر: منهاج السنة ١٤/٢ والأثر رواه أحمد في الفضائل رقم (١٨٧ - ١٧٤١)، وصحيح

إسلامه شيخ الإسلام ابن تيمية، ونسب الحديث لأبي بطة منهاج السنة ٢٢/٢.

(٣) سورة التوبة (١٠٠).

(٤) قصاص المسلول: ٥٧٢.

وَقَتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ ^(١) والحسين: الجنة قال ذلك مجاهد
وقادة ^(٢)

واستدل ابن حزم من هذه الآية بالقطع بأن الصحابة جميعاً من
أهل الجنة لقوله عز وجل: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾ ^(٣).

الآية السادسة: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ
وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ
مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ
إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ ^(٤) وقد حضر غزوة تبوك جميع من
كان موجوداً من الصحابة، إلا من عذر الله من النساء والعجزة. أما
الثلاثة الذين خَلَفُوا فقد نزلت توبتهم بعد ذلك.

(١) سورة الحديد الآية (١٠).

(٢) تفسير ابن جرير: ١٢٨/٢٧، دار المعرفة، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٠ هـ.

(٣) سورة التوبة الآية (١٠٠).

(٤) سورة التوبة الآية (١١٧).

ثانياً: من السنة:

الحديث الأول: عن أبي سعيد، قال: كان بين خالد بن الوليد وبين عبد الرحمن بن عوف شيء، فسيه خالد. فقال رسول الله - ﷺ - : (لا تسبوا أحداً من أصحابي؛ فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مدّاً أحدهم ولا نصيفه) ^(١) رواه البخاري ومسلم.

قال ابن تيمية في الصارم المسلول: وكذلك قال الإمام أحمد وغيره: كل من صحب النبي - ﷺ - سنة أو شهراً أو يوماً أو رآه مؤمناً به، فهو من أصحابه، له من الصحبة بقدر ذلك.

فإن قيل: فلم نهي خالداً عن أن يسب أصحابه إذا كان من أصحابه أيضاً؟ وقال: (لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه)؟ قلنا: لأن عبد الرحمن بن عوف ونظراءه من السابقين الأولين، الذين صحبوه في وقت كان خالد وأمثاله يعادونه فيه، وأنفقوا أموالهم قبل الفتح وقاتلوا، وهم أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد الفتح وقاتلوا، وكلا وعد الله الحسنى. فقد انفردوا من الصحبة بما لم يشركهم فيه خالد ونظراؤه، ممن أسلم بعد الفتح الذي هو صلح الحديبية وقاتل. فنهى أن يسب أولئك الذين صحبوه قبله. ومن لم

(١) روى البخاري: في كتاب فضائل أصحاب النبي - ﷺ - باب قول النبي لو كنت متفقاً على أحد - حديث: ٣٦٧٣، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة - باب تحريم سب الصحابة - حديث: ٢٥٤١، صحيح مسلم ١/٩٦٧، والنسائي: هو قتيبة بن سعيد، وهو صحيح.

يصحبه قط نسبه إلى من صحبه، كنسبة خالد إلى السابقين، وأبعد^(١).

الحديث الثقي: قال - عليه السلام - لعمر: (وما يدريك، لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم)^(٢) رواه البخاري ومسلم.

قيل: (الامر في قوله: (اعملوا) للتكريم. وأن المراد أن كل عمل عمله البدري لا يؤخذ به لهذا الوعد الصادق). وقيل: (المعنى إن أعمالهم السيئة تقع مغفورة، فكانها لم تقع)^(٣).

وقال النووي: (قال العلماء: معناه الغفران لهم في الآخرة، وإلا فإن توجب على أحد منهم حد أو غيره أقيم عليه في الدنيا، ونقل القاضي عياض الإجماع على إقامة الحد. وأقامه عمر على بعضهم - قدامة بن مظعون قال: وضرب النبي - عليه السلام - مسطحاً الحد وكان يدرياً)^(٤).

وقال ابن القيم: (والله أعلم، إن هذا خطاب لقوم قد علم الله سبحانه أنهم لا يفارقون دينهم، بل يموتون على الإسلام، وأنهم قد يفارقون بعض ما يقارف غيرهم من الذنوب، ولكن لا يتركهم سبحانه مصرين عليها، بل يوفقهم لتوبة نصوح استغفار وحسنات ثمحو أثر ذلك، ويكون تخصيصهم بهذا دون غيرهم؛ لأنه قد تحقق ذلك فيهم، وأنهم مغفور لهم. ولا يمنع ذلك كون المغفرة حصلت بأسباب تقوم بهم،

(١) الصلح المطول: ص ٥٧٦.

(٢) صحيح البخاري: فتح الباري: حديث ٣٩٨٢، وصحيح مسلم: حديث ٢١٩١ - جيد الباقى.

(٣) معراج الفضل المكنة لابن حجر العسقلاني، ص ٢١، تحقيق: جاسم العيسى، الأولى ١٤١٠ هـ.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي: ٥٦/١٦، ٥٧.

الحديث الثالث: عن عمران بن الحصين رضي الله عنه، قال: قال رسول الله - ﷺ - : (خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم). قال عمران: (فلا أدري؛ أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثاً) متفق عليه (١).

الحديث الخامس: عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، أن رسول الله - ﷺ - قال: (أكرموا أصحابي؛ فإنهم خياركم) ^(٤) وفي رواية أخرى: (احفظوني في أصحابي) ^(٥).

الحديث السادس: عن عائلة يرفعه: (لا تزالون بخير ما دام فيكم

رواه ابن ماجه ١٦٨٣، وأحمد ١٨٠١، والبيهقي ١٢٤٠، ومسلم ١٠٩٧، والنسائي ١٥٣٣، وابن خزيمة ١٠٩٧،
رواه ابن ماجه ١٦٨٣، وأحمد ١٨٠١، والبيهقي ١٢٤٠، ومسلم ١٠٩٧، والنسائي ١٥٣٣، وابن خزيمة ١٠٩٧.

من رأى من رأيي وصحبي، والله لا تزالون بخير ما دام فيكم من رأي من رأيي وصاحبي^(١).

الحديث السابع: عن أس رضي الله عنه، عن رسول الله - ﷺ -

: (آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار)^(٢) وقال في الأنصار كذلك: (لا يحبهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق)^(٣).

وهناك أحاديث أخرى ظاهرة الدلالة على فضلهم بالجمل. أما فضائلهم على التفصيل فكثيرة جداً. وقد جمع الإمام أحمد رحمه الله في كتابه (فضائل الصحابة) مجلدين، قريباً من ألفي حديث وأثر. وهو أجمع كتاب في بابهِ^(٤).

(١) رواه ابن أبي شيبة ١٧٨/٦٢، وابن أبي عسمة ٦٢٠/٢، في السنة من طريق مصنف، ورواه الطبراني في الكبير ٨٥/٦٢، وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة ١٣٢/١، وقد حسنه المعتمد في الفتح ٥/٧، وقال تميم في الجمع ٢٠/٢٠ رواه الطبراني من طريق رجل لهما رجل الصحيح.

(٢) البخاري ١١٤/٧، ومسلم ٨٥/١.

(٣) البخاري ١١٤/٧، ومسلم ٨٥/١ من حديث قراءة رضي الله عنه.

(٤) وقد حسنه د. وهبي رحمه الله بن محمد صلي، وتبنيته جلسة لم تقرى عام ١٤٠٣ هـ.

خلاصة ما سبق

نستتج من العرض السابق للآيات والأحاديث في مناقب الصحابة ما يلي:

أولاً: إن الله عز وجل زكى ظاهرهم وباطنهم؛ فمن تركية
ظواهرهم وصفهم بأعظم الأخلاق الحميدة، ومنها: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى
الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ ^(١)، ﴿وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾
﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّدِيقُونَ﴾ ^(٢)، ﴿وَلَا يَجِدُونَ فِي
صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ
كَانَ يِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ ^(٣) أما بواطنهم، فأمر اختص به الله عز وجل،
وهو وحده العليم بذات الصدور. فقد أخبرنا عز وجل بصدق بواطنهم
وصلاح نياتهم، فقال على سبيل المثال: ﴿فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ
السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ﴾ ^(٤)، ﴿يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾ ^(٥)

(١) سورة الفتح، الآية: (٢٩).

(٢) سورة الم نشر، الآية: (٨).

(٣) سورة الم نشر، الآية: (٩).

(٤) سورة الفتح، الآية: (١٨).

(٥) سورة الم نشر، الآية: (٩).

﴿ يَتَّبِعُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ﴾ ^(١) ، ﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ ﴾ ^(٢) فقد تاب عليهم سبحانه وتعالى؛ لما علم صدق نياتهم وصدق توبتهم. والتوبة عمل قلبي محض كما هو معلوم .. وهكذا.

ثانياً: بسبب توفيق الله عز وجل لهم لأعظم خلال الخير ظاهراً وباطناً أخبرنا أنه رضي عنهم وتاب عليهم، ووعدهم الحسن.

ثالثاً: وبسبب كل ما سبق أمرنا بالاستغفار لهم، وأمر النبي - ﷺ - بإكرامهم، وحفظ حقوقهم، ومحبتهم. ونبتنا عن سيئهم وبغضهم. بل جعل حبهم من علامات الإيمان، وبغضهم من علامات النفاق.

رابعاً: ومن الطبيعي بعد ذلك كله أن يكونوا خير القرون، وأمانة لهذه الأمة. ومن ثم يكون اقتداء الأمة بهم واجباً، بل هو الطريق الوحيد إلى الجنة: (عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي) ^(٣).

^(١) سورة الفتح، الآية: (٢٩) ..

^(٢) سورة التوبة، الآية: (١١٧) ..

^(٣) رواه أحمد ١٢٩/٤، ١٢٧، وأصحاب السنن والدارمي، والبيهقي، مسنده جماعة من الصحابة . انظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب الحديث (٣٨) من ٢٨٧، دار الفرقان، ط ١، الأولى ١٤١٩ هـ = وانظر: الإرواء رقم (٢٥١٤) ١٠٧/٨ التوسيع.

متزلة الصحبة لا يعدلها شيء

تعظيم الصحابة ومعرفة أقدارهم أمر مقرر عند كبارهم، ولو كان اجتماع الرجل به - ﷺ - قليلاً، رضي الله عنهم.

قال الحافظ بن حجر ذاكراً ما يدل على ذلك: (فمن ذلك ما قرأت في كتاب (أخبار الخوارج) تأليف محمد بن قدامة المروزي - ثم ذكر سنده - إلى أن قال: عن نبيج العتري عن أبي سعيد الخدري، قال: كنا عنده وهو متكئ، فذكرنا علياً ومعاوية، فتناول رجل معاوية، فاستوى أبو سعيد الخدري جالساً فذكر قصته حينما كان في رفقة مع رسول الله - ﷺ - فيها أبو بكر ورجل من الأعراب - إلى أن قال أبو سعيد -: ثم رأيت ذلك البلوي أتى به عمر بن الخطاب وقد هجا الأنصار. فقال لهم عمر: لولا أن له صحبة من رسول الله - ﷺ - ما أدري ما نال فيها لكفيتكموه) (١).

قال الحافظ: ورجال هذا الحديث ثقات.

فقد توقف عمر رضي الله عنه عن معائبه، فضلاً عن معاقبته، لكونه علم أنه لقي النبي - ﷺ - وفي ذلك آين شاهد على أنهم كانوا يعتقدون أن شأن الصحبة لا يعدلها شيء.

حدثنا وكيع، قال: (سمعت سفيان يقول في قوله تعالى:

(١) رواه أحمد ٥٩/٣، بن كاتم عمر، ورواه بلفظه علي بن القيس ٥٥٦/٢، قال البيهقي ٩٦/٤ ورجاله ثقات، وعزاء ابن حجر ليطوب بن شعبة كما في إسناده عنه ٢٠/١ وعزاه شيخ الإسلام لأبي نر بلوي. فسلم

﴿ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى ﴾ (١)

قال: هم أصحاب محمد - ﷺ - (١) انتهى من الإصطفا (٢).

فهذا الأصطفاء والاختيار أمر لا يتصور، ولا يدرك، ولا يقاس بعقل. ومن ثم، لا مجال لمفاضلتهم مع غيرهم مهما بلغت أعمالهم. قال ابن عمر: (لا تسبوا أصحاب محمد؛ فلمقام أحدهم ساعة خير من عمل أحدكم أربعين سنة). وفي رواية وكيع: (خير من عبادة أحدكم عمره) (٣).

وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن فضيلة الصحبة لا يعدها عمل؛ لمشاهدة رسول الله - ﷺ - أما من اتفق له الذب عنه، والسبق إليه بالهجرة، أو النصرة، أو ضبط الشرع المتلقى عنه وتبليغه لمن بعده، فإنه لا يعدله أحد ممن يأتي بعده؛ لأنه ما من خصلة إلا والذي سبق بها مثل أجر من عمل بها من بعده. فظهر فضلهم (٤).

قال الإمام أحمد في عقيدته: (فأدناهم صحبة هو أفضل من القرن الذين لم يروه ولو لقوا الله بجميع الأعمال) (٥).

وقال النووي: (وفضيلة الصحبة، ولو لحظة، لا يوازئها عمل،

(١) التمام الآية: ٥٩، والآثر عند الطبري: ٣/٢ ط. دار المعروفة، وانظر ابن كثير ٣/٣٦٩ ط. المعروفة.

(٢) الإصطفا: ١/٢٠ - ٢٢ ط. دار الكتاب العربي - بمطبعته الاستيعاب لابن عبد البر.

(٣) رواه أحمد عن فضيل بن فضال: ٥٧/١، ابن ماجه: ٣١/١ (الأصلي)، وابن أبي عمير: ٤٨١/٢، والبخاري منحه أبو مسهر في وفاة ابن ماجه: ٢٤/١، والمطالع الملية: ١٤٦/٤، وحسنه الألباني في صحيح ابن ماجه: ٣١/١.

(٤) فتح الباري: ٧/٧.

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للشيخ: ١/١٦٠.

ولا تنال درجتها بشيء. والفضائل لا تؤخذ بالقياس، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء^(١).

أيضاً الترقية الداخلية لهم من الله عز وجل، العليم بذات الصدور، مثل قوله تعالى: ﴿فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ وقبول توبتهم ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ ورضاه عنهم ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾... إلخ. كل ذلك اختصاصاً به، فأنى لمن بعدهم مثل هذه التزكيات؟

لكن قد يقول قائل^(٢): لقد وردت بعض الروايات الدالة على خلاف ما ذكرت مثل قوله - ﷺ - في حديث أبي ثعلبة: (نأتى أيام للعامل فيهن أجر خمسين) قيل: منهم أو منا يا رسول الله؟ قال: (بل منكم)^(٣).

وكذلك ما روى أبو جعة رضي الله عنه، قال: قال أبو عبيدة: يا رسول الله أحد خير منا؟ أسلمنا معك، وجاهدنا معك؟ قال: (قوم

(١) مسلم بفتح القوي: ٩٤/١٦.

(٢) من أشهر من علم ذلك الإمام ابن عبد البر. والاستدلال المذكور هو من أقوى استدلالاته، والمجهول على خلافه كما نرى.

(٣) زاد أبو داود: (٤٣١)، والترمذي: ١٧٧/٢، وابن ماجه: ٤٠١٤، وابن الإصم: ٢٨٥ : ١٨٥٠ مولود. قال الترمذي: حديث حسن غريب، جمعه الألباني بشواهده الصحيحة (٤٩٤).

يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولم يروني) (١).

وقد جمع العلماء بين هذه الأحاديث والأحاديث السابقة من عدة وجوه، أهمها:

الوجه الأول: حديث (للعامل فيهن أجر خمسين) لا يدل على الأفضلية، لأن مجرد زيادة الأجر على بعض الأعمال لا يستلزم ثبوت الأفضلية مطلقاً.

الوجه الثاني: إن المفضول قد توجد فيه مزايا وفضائل ليست عند الفاضل، ولكن من حيث مجموع الخصال لا يساوي الفاضل.

الوجه الثالث: يقال كذلك: إن الأفضلية بينهما إنما هي باعتبار ما يمكن أن يجتمعا فيه، وهو عموم الطاعات المشتركة بين سائر المؤمنين، فلا يعد حيث تفضل بعض من يأتي على بعض الصحابة في ذلك، أما ما اختص به الصحابة رضوان الله عليهم وفازوا به: من مشاهدة طلعتهم - ﷺ - ورؤية ذاته المشرقة المكرمة، فأمر من وراء العقل؛ إذ لا يسع أحداً أن يأتي من الأعمال وإن جلت، بما يقارب ذلك فضلاً عن أن يماثله (٢).

الوجه الرابع: إن الرواة لم يتقوا على لفظ حديث أبي جمعة؛ فقد رواه بعضهم بلفظ الخيرية كما تقدم، ورواه بعضهم بلفظ: قلنا يا رسول الله هل من قوم أعظم منا أجراً؟ أخرجه الطبراني (٣).

(١) رواه أحمد ١٠٦/٤، والدارقطني والطبراني ٢٢/٤ - ٢٣ - وصححه الحاكم ووافقه الذهبي ٨٥/٤ - قال ابن حجر:

بينه حسن، ففتح: ٦/٧، انظر: فتح الباري ١/١٠٣ - ١٠٤ -

(٢) السرايقي المخرقة للذهبي، ص ٢٢١.

(٣) تقدم تفريجه.

قال الحافظ في الفتح: وإسناد هذه الرواية أقوى من إسناد الرواية المتقدمة، وهي توافق حديث أبي ثعلبة. وقد تقدم الجواب عنه. والله أعلم.

وأخيراً، ينبغي التنبيه في آخر هذه الفقرة إلى أن الخلاف بين الجمهور وغيرهم في ذلك لا يشمل كبار الصحابة من الخلفاء، وبقية العشرة، ومن ورد فيهم فضل مخصوص؛ كأهل العقبة وبدر وتبوك.. إلخ. وإنما يحصل النزاع فيمن لم يحصل له إلا مجرد المشاهدة. ولذلك استثنى الإمام ابن عبد البر أهل بدر والحديبية^(١)

سب الصحابة وحكمه

ينقسم سب الصحابة إلى أنواع، ولكل نوع من السب حكم خاص به.

والسب: هو الكلام الذي يقصد به الانتقاص والاستخفاف، وهو ما يفهم من السب بقول الناس على اختلاف اعتقاداتهم، كاللعن والتقييح، ونحوهما^(١).

وسب الصحابة رضوان عليهم دركات بعضها شر من بعض؛ فمن سب بالكفر أو الفسق، ومن سب بأمور دنيوية كالبخل، وضعف الرأي، وهذا السب إما أن يكون لجميعهم أو أكثرهم، أو يكون لبعضهم أو لفرد منهم، وهذا الفرد إما أن يكون ممن تواترت النصوص بفضله أو دون ذلك.

وإليك تفصيل وبيان أحكام كل قسم:

أولاً: من سب الصحابة بالكفر والردة أو الفسق جميعهم أو معظمهم:

فلا شك في كفر من قال بذلك لأمر من أهمها:

إن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسنة كفار أو فساق، وبذلك يقع الشك في القرآن والأحاديث؛ لأن الطعن في النقلة طعن في المنقول.

(١) فصارم للمطلوع: ص ٥٦١.

إن في هذا تكذيباً لما نص عليه القرآن من الرضا عنهم والثناء عليهم (قالعلم الحاصل من نصوص القرآن والأحاديث الدالة على فضلهم قطعي) ^(١) ومن أنكروا ما هو قطعي فقد كفر.

إن في ذلك إيذاء له - ﷺ - لأنهم أصحابه وخاصته، فسب المرء وخاصته، والطعن فيهم، يؤذيه ولا شك. وأذى الرسول - ﷺ - كفر كما هو مقرر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، مبنياً حكم هذا القسم: (وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله - ﷺ - إلا نفرأ قليلاً لا يبلغون بضعة عشر نفساً، أو أنهم فسقوا عامتهم، فهذا لا ريب أيضاً في كفره، لأنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع؛ من الرضا عنهم، والثناء عليهم. بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين ... - إلى أن قال - وكفر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام) ^(٢).

وقال الهيتمي رحمه الله: (ثم الكلام - أي الخلاف - إنما هو في سب بعضهم - أما سب جميعهم، فلا شك في أنه كفر) ^(٣).

ومع وضوح الأدلة الكلية السابقة، ذكر بعض العلماء أدلة أخرى تفصيلية، منها:

أولاً: ما مر معنا من تفسير العلماء للآية الأخيرة من سورة

(١) الرد على الزائفة، ص ١٩، ضمن جزء ملحق بالمنهاج للإمام المجدد، طيبة الجامعة.

(٢) الصلوات المسبوبة، ص ٥٨٦ : ٥٨٧.

(٣) المنهاج المبرقعة، ص ٢٧٩.

فتح: من قوله: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ» إلى قوله: «لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ» استنبط الإمام مالك رحمه الله من هذه الآية كفر من يبغضون الصحابة؛ لأن الصحابة يغيطونهم، ومن غاظه الصحابة فهو كافر، ووافقه الشافعي وغيره^(١).

ثانياً: ما سبق من حديث أنس عند الشيخين أن النبي - ﷺ - قال: (آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار). وفي رواية: (لا يحبهم إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق)^(٢).

ومسلم عن أبي هريرة، عن النبي - ﷺ -: (لا يبغض الأنصار رجل آمن بالله واليوم الآخر)^(٣). فمن سبهم فقد زاد على بغضهم، فيجب أن يكون منافقاً لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر^(٤).

ثالثاً: ما ثبت عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أنه ضرب بالدرة من فضله على أبي بكر. ثم قال عمر: (أبو بكر كان خير الناس بعد رسول الله - ﷺ - في كذا وكذا). ثم قال عمر: (من قال غير هذا أقمتا عليه ما نقيم على المفترى)^(٥).

(١) الصواعق المعرقة، ص ٣١٧، تفسير ابن كثير: ٢٠٤/٤ والخبر يستفاد من السنة الخلال ص ١٧٨ رقم (٧٦٠) تحقيق: د. عطية الزهراني.

(٢) تقدم تخريجه في الحديث (٧) فضائل الصحابة ص ٢٠ من البحث.

(٣) صحيح مسلم: ٨٦/١.

(٤) السيارم المملول، ص ٥٨١.

(٥) فضائل الصحابة للإمام أحمد: ١/٣١٠، مسنده ابن تيمية في السلام: ص ٥٨٥.

وكذلك قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: (لا يفضلني أحد على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفترى) ^(١).

فإذا كان الخليفان الراشدان عمر وعلي رضي الله عنهما يجلدان حد المفترى من يفضل علياً على أبي بكر وعمر، أو من يفضل عمرًا على أبي بكر، مع أن مجرد التفضيل ليس فيه سب ولا عيب، علم أن عقوبة السب عندهما فوق هذا بكثير ^(٢).

ثانياً من سب بعضهم سباً يطعن في دينهم: كان يتهمهم بالكفر أو الفسق، وكان ممن تواترت ^(٣) النصوص بفضله كالخلفاء.

فذلك كفر - على الصحيح - لأن في هذا تكذيباً لأمر متواتر. روى أبو محمد بن أبي زيد عن سحنون، قال: (من قال في أبي بكر وعمر وعثمان وعلي: إنهم كانوا على ضلال وكفر. قُتل. ومن شتم غيرهم من الصحابة بمثل ذلك نُكل النكال الشديد) ^(٤).

وقال هشام بن عمار: (سمعت مالكا يقول: من سب أبا بكر

(١) فضائل الصحابة: ٨٢/١ والسنة لأبن أبي عاصم: ٥٧٥/٢ عن طريق الحكم بن عجل، ومثله ضعيف لضعف أبي عبيدة بن الحكم. انظر: فضائل الصحابة ٨٢/١ لكن له شواهد أحدها عن طريق علقمة عن علي بن أبي عاصم في السنة ٤٨/٢ من الألباني إسناده والأخر عن سويد بن غفلة عن علي بن الأكثاني ١٢٩٥/٧.

(٢) الصارم المنلول، ص ٥٨٦.

(٣) بعض العلماء يقد ذلك بالخلفاء، والبعض يقتصر على الشيعين. ومن العلماء من يفرق باعتبار تواتر التصريح بفضله أو عدم تواترها، ولعله الأقرب، والله أعلم. وكذلك البعض ممكن بكفر سب الخلفاء يقتصر ذلك على ربه بالكفر، والآخرين يمسون بكل سب فيه طعن في الدين.

(٤) الشفا للقاضي جوامع: ١١٠٩/٢ تحقيق: البجاوي.

وعمر قُتل، ومن سب عائشة رضي الله عنها قُتل؛ لأن الله تعالى يقول فيها: ﴿يَعْظِكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُوذُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (١). فمن رماها فقد خالف القرآن. ومن خالف القرآن قُتل (٢).

أما قول مالك رحمه الله في الرواية الأخرى: (من سب أبا بكر جلد، ومن سب عائشة قُتل. قيل له: لم؟ قال: من رماها فقد خالف القرآن). فالظاهر والله أعلم أن مقصود مالك رحمه الله هنا في سب أبي بكر رضي الله عنه فيها دون الكفر، يوضحه بقية كلامه عن عائشة رضي الله عنها، حيث قال: (من رماها فقد خالف القرآن). فهذا سب مخصوص يكفر صاحبه - ولا يشمل كل سب - وذلك لأنه ورد عن مالك القول بالقتل قيمن كفر من هو دون أبي بكر (٣).

قال الهيثمي، مشيراً إلى ما يقارب ذلك عند كلامه عن حكم سب أبي بكر: فيتلخص أن سب أبي بكر كفر عند الحنفية، وعلى أحد الوجهين عند الشافعية، ومشهور مذهب مالك أنه يجب به الجلد، فليس بكفر. نعم: قد يخرج عنه ما مر عنه في الخوارج أنه كفر. فتكون المسألة عنده على حالين: (إن اقتصر على السب من غير تكفير لم يكفره وإلا كفر) (٤).

(١) سورة النور، الآية: (٢٧).

(٢) الصواعق المحرقة، ص ٢٨٤.

(٣) الفتاوى: ١١/٢.

(٤) الصواعق: ص ٢٨٦.

وقال أيضاً: (وأما تكفير أبي بكر ونظرائه عن شهد لهم النبي - ﷺ - بالجنة فلم يتكلم فيها أصحاب الشافعي. والذي أراه الكفر فيها قطعاً) ^(١)

وقال الحرشي: (من رمى عائشة بما برأها الله منه ...، أو أنكر صحة أبي بكر، أو إسلام العشرة، أو إسلام جميع الصحابة، أو كفر الأربعة، أو واحداً منهم، كفر) ^(٢).

وقال البغدادي: (وقالوا بتكفير كل من أكفر واحداً من العشرة الذين شهد لهم النبي - ﷺ - بالجنة، وقالوا بموالاتهم جميع أزواج رسول الله - ﷺ - وأكفروا من أكفروهم، أو أكفر بعضهم) ^(٣).

والمسألة فيها خلاف مشهور، ولعل الراجح ما تقدم، وأما القائلون بعدم كفر من هذه حاله، فقد أجمعوا على أنه فاسق لارتكابه كبيرة من كبائر الذنوب، يستحق التعزير والتأديب، على حسب منزلة الصحابي، ونوعية السب.

(١) الصواعق، ص ٢٨٥.

(٢) الحرشي على مختصر خليل: ٧٤/٨.

(٣) الفرق بين الفرق: ص ٢٦٠. تطابق: محمد يحيى الدين عبد الحميد.

واليك بيان ذلك :

قال الهيثمي: (أجمع القائلون بعدم تكفير من سب الصحابة على أنهم فساق) ^(١).

وقال ابن تيمية: (قال إبراهيم النخعي: كان يقال: شتم أبي بكر وعمر من الكبائر. وكذلك قال أبو إسحاق السبيعي: شتم أبي بكر وعمر من الكبائر التي قال الله تعالى فيها: ﴿إِنْ تَجَتَبَوْا كِبَايِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ ^(٢)).

وإذا كان شتمهم بهذه المثابة، فأقل ما فيه التعزير؛ لأنه مشروع في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة .. وهذا مما لا نعلم فيه خلافاً بين أهل الفقه والعلم من أصحاب رسول الله - ﷺ - والتابعين لهم بإحسان، وسائر أهل السنة والجماعة؛ فإنهم مجمعون على أن الواجب الثناء عليهم والاستغفار لهم والترحم عليهم .. وعقوبة من أساء فيهم القول ^(٣).

وقال القاضي عياض: (وسب أحدهم من المعاصي الكبائر، ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه يعزر ولا يقتل) ^(٤).

(١) المعواذ المعروفة: ص ٢٨٢.

(٢) سورة النساء الآية: (٣١).

(٣) فتاوى ١٢٦٢/٨، ١٢٦٦، الصلوة والسلوة ص ٥٧٨.

(٤) مسلم بشرح النووي: ٩٢/١٦.

وقال عبد الملك بن حبيب: (من غلا من الشيعة إلى بغض عثمان والبراءة منه أدب أدباً شديداً. وإن زاد إلى بغض أبي بكر وعمر، فالحقوبة عليه أشد، ويكرر ضربه، ويطال سجنه حتى يموت) ^(١).

فلا يقتصر في سب أبي بكر رضي الله عنه على الجلد الذي يقتصر عليه في جلد غيره؛ لأن ذلك الجلد لمجرد حق الصحبة، فإذا انضاف إلى الصحبة غيرها مما يقتضي الاحترام؛ لنصرة الدين وجماعة المسلمين، وما حصل على يده من الفتوح وخلقة النبي - ﷺ - وغير ذلك، كان كل واحد من هذه الأمور يقتضي مزيد حق موجب لزيادة العقوبة عند الاجتراء عليه ^(٢).

وعقوبة التعزير المشار إليها لا خيار للإمام فيها، بل يجب عليه فعل ذلك.

قال الإمام أحمد رحمه الله: «لا يجوز لأحد أن يذكر شيئاً من مساوئهم، ولا يظعن على أحد منهم بعيب ولا بنقص. فمن فعل ذلك فقد وجب على السلطان تأديبه وعقوبته، ليس له أن يعفو عنه، بل يعاقبه ويستتيه فإن تاب قبل منه، وإن ثبت عاد عليه بالعقوبة وخلده الحبس حتى يموت أو يراجع» ^(٣).

(١) كشفاً: ١١٠٨/٢، ونغمة المنثور للمنذول: ص ٥٦٩.

(٢) المنوارق المعزقة: ص ٢٨٧.

(٣) طبقات المناذلة: ٢٤/١، والصارم المنذول: ص ٥٦٨.

فانظر أخي المسلم إلى قول إمام أهل السنة فيمن يعيب أو يطعن بواحد منهم، ووجوب عقوبته وتأديبه. ولما كان سبهم المذكور من كبائر الذنوب - عند بعض العلماء - فحكم فاعله حكم أهل الكبائر من جهة كفر مستحلها.

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، مبنياً حكم استحلال سب الصحابة: (ومن خص بعضهم بالسب، فإن كان ممن تواتر النقل في فضله وكمالهِ؛ كالأخفاء، فإن اعتقد حقية سبه أو إباحته فقد كفر؛ لتكذيبه ما ثبت قطعاً عن رسول الله - ﷺ - ومكذبه كافر، وإن سبه من غير اعتقاد حقية سبه أو إباحته، فقد تفسق؛ لأن سياب المسلم فسوق. وقد حكم البعض فيمن سب الشيخين بالكفر مطلقاً والله أعلم) (١).

وقال القاضي أبو يعلى - تعليقاً على قول الإمام أحمد رحمه الله حين سئل عن شتم الصحابة، قال أبو يعلى: فيحتمل أن يحمل قوله: (ما أراه على الإسلام). إذا استحل سبهم، فإنه يكفر بلا خلاف. ويحمل إسقاط القتل على من لم يستحل ذلك مع اعتقاده لتحريمه، كمن يأتي بالمعاصي. ثم ذكر بقية الاحتمالات) (٢).

يتلخص مما سبق فيمن سب بعضهم سباً يطعن في دينه وعدلته، وكان ممن تواترت النصوص بفضله، أنه يكفر - على الراجح - لتكذيبه أمراً

(١) الرد على الرافضة: ص ١٩.

(٢) المغلوم المملوك، ص ٥٧١، وما قبلها.

متواتراً. أما من لم يكفره العلماء، فأجمعوا على أنه من أهل الكبار، ويستحق العزير والتأديب، ولا يجوز للإمام أن يعفو عنه، ويؤاد في العقوبة على حسب منزلة الصحابي. ولا يكفر - عندهم - إلا إذا استحل السب. أما من زاد على الاستحلال؛ كأن يتعبد الله عز وجل بالسب والشتيم، فكفر مثل هذا مما لا خلاف فيه. ونصوص العلماء السابقة واضحة في مثل ذلك.

وباتضح هذا النوع بإذن الله، يتضح ما بعده بكل يسر وسهولة؛ ولذلك أطلقنا القول فيه.

ثالثاً: أما سب صحابي لم يتواتر النقل بفضله سباً يعطى في الدين.

فقد بينا فيما سبق رجحان تكفير من سب صحابياً تواترت النصوص بفضله من جهة دينه. أما من لم تتواتر النصوص بفضله، فقول جمهور العلماء بعدم كفر من سبه؛ وذلك لعدم إنكاره معلوماً من الدين بالضرورة، إلا أن يسبه من حيث الصحة.

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب: (وإن كان ممن لم يتواتر النقل في فضله وكماله، فللظاهر أن سابه فاسق، إلا أن يسبه من حيث صحته لرسول الله - ﷺ - فإنه يكفر) ^(١).

(١) الرد على الوهابية، ص ٦٩.

رابعاً: أما سب بعضهم سباً لا يطعن في دينهم وعدالتهم :
فلا شك أن فاعل ذلك يستحق التعزير والتأديب، ولكن من
مطالعتي لأقوال العلماء في المراجع المذكورة لم أر أحداً منهم يكفر فاعل
ذلك، ولا فرق عندهم بين كبار الصحابة وصغارهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأما إن سبهم سباً لا يقدر في
عدالتهم ولا في دينهم؛ مثل وصف بعضهم بالبخل أو الجبن أو قلة العلم
أو عدم الزهد ونحو ذلك، فهو الذي يستحق التأديب والتعزير، ولا
نحكم بكفره بمجرد ذلك، وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفرهم من
العلماء) (١).

وذكر أبو يعلى من الأمثلة على ذلك اتهامهم بقلة المعرفة بالسياسة (٢)،
ومما يشبه ذلك اتهامهم بضعف الرأي، وضعف الشخصية،
والعقلة، وحب الدنيا، ونحو ذلك.

وهذا النوع من الطعن تطفح به كتب التاريخ، وكذلك الدراسات
المعاصرة لبعض المنسوين لأهل السنة، باسم الموضوعية والمنهج العلمي
والمستشرقين أثر في غالب الدراسات التي من هذا النوع.

(١) الصلوات المستنولة، ص ٥٨٦.

(٢) الصلوات المستنولة، ص ٥٧١.

وقفه مع المنهج الموضوعي

ولعل من المناسب هنا أن نقف وقفة قصيرة جداً؛ نبين فيها فساد هذا المنهج، وخطورة تطبيقه على تاريخ الصحابة، والمنهج الموضوعي عند الغربيين يعني أن يبحث الموضوع بحثاً عقلياً مجرداً، بعيداً عن التصورات الدينية^(١). فنقول رداً على ذلك:

أولاً: المسلم لا يمكن أن يتجرد عن عقيدته بأي حال من الأحوال إلا أن يكون كافراً بها^(٢).

ثانياً: كذلك بالنسبة للتاريخ الإسلامي، إذا ثبتت الحوادث في ميزان نقد الرواية، فبأي منهج نفهمها ونفسرها؟ إذا لم نفسرها بالمنهج الإسلامي، فلا بد أن نختار منهجاً آخر، فتقع في الانحراف من حيث لا نعلم.

وبناء على ذلك، يجب أن نحذر من تطبيق هذا المنهج على تاريخ الصحابة، ويجب أن نعلم أيضاً أن ما يسمى بالنقد العلمي أو الموضوعية لتاريخ الصحابة هو السب الوارد في كتب أهل البدع، وفي كتب الأخبار. وتسميته بالمنهج العلمي لا يخرج عنه حقيقة التي عرف بها عند أهل السنة، وأيضاً تسميته بذلك لا تعلي من قيمته، كما لا يعلي من قيمته أن يردده كتاب

(١) راجع: منهج كتابة التاريخ للعلاني: ص ١٣٨ (بتصرف).

(٢) راجع في تفصيل ذلك، وفي الرد على دعوى الموضوعية: بحث مفتوحة للدكتور محمد رشاد خليل: ص ٣١ - ٣٢.

مشهورون، وفيهم أولو فضل وصلاح، وإنما كل ما فعله المحدثون انهم احيوا هذا السب الذي أماته أهل السنة عندما كانت الدولة دولتهم^(١).

والذي أوصي به نفسي وإخواني الباحثين في تاريخ الصحابة ألا يتخلوا عن عقيدتهم، ومنها الاعتقاد بعدالة الصحابة وتحريم سبهم عند البحث في تاريخهم، قاله الله، أن يؤتي الإسلام من قبلهم، وليعلموا أن لأهل السنة منهجاً واضحاً في النظر إلى تلکم الأخبار، كما سيأتي في آخر البحث.

خامساً: حكم سب عائشة :

أما من سب أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بما برأها الله منه فقد أجمع أهل العلم أنه يكفر.

قال القاضي أبو يعلى: (من قذف عائشة رضي الله عنها بما برأها الله منه كفر بلا خلاف). وقد حكى الإجماع على هذا غير واحد. وصرح غير واحد من الأئمة لهذا الحكم، فروي عن مالك: (من سب أبا بكر جُلِدَ، ومن سب عائشة قُتِلَ. قيل له: لم؟ قال: من رماها فقد خالف القرآن)^(٢).

وقال ابن شعبان في روايته، عن مالك: لأن الله تعالى يقول:

﴿يَعْظُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٣)

فمن عاد لمثله فقد كفر^(٤).

(١) هذه الفقرة مأخوذة من البحث القيم للمكتور محمد رشاد خليل. وفي البحث المذكور أبرز الموقف المتبع الصحيح

للتعامل في تاريخ الصحابة من خلال مذهب أهل السنة، غير أنه اش غيروا.

(٢) المسارم المسلول، ص ٥٦٥، ٥٦٦، والغير عنده في المجلد ١/ ٤١٤ - ٤١٥

(٣) الشفاء: ١١٠٩/٢، والآية من سورة النور، رقم (١٧).

والأئمة على كفر من رمى أم المؤمنين صريحة وظاهرة
الدلالة، منها :

أولاً: ما استدل به الإمام مالك، أن في هذا تكذيباً للقرآن الذي
شهد ببراءتها. وتكذيب ما جاء به القرآن كفر.

قال الإمام ابن كثير: (وقد أجمع العلماء رحمهم الله قاطبة على أن
من سبها بعد هذا ورمأها بما رماها به بعد هذا الذي ذكر في هذه الآية،
فإنه كافر؛ لأنه معاند للقرآن) ^(١).

وقال ابن حزم - تعليقا على قول الإمام مالك السابق - : (قول مالك
ها هنا صحيح. وهي ردة تامة وتكذيب لله تعالى في قطعه براءتها) ^(٢).

ثانياً: أن فيه إيذاء وتنقيصاً لرسول - ﷺ - من وجوه، دل عليها
القرآن الكريم، فمن ذلك :

أن ابن عباس رضي الله عنهما فرق بين قوله تعالى:

﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ ^(٣)

وبين قوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ

الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ^(٤) فقال عند تفسير الآية الثانية: هذه في شأن عائشة

(١) راجع تفسير ابن كثير: ٢/ ٢٧٦. عند تفسير قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ) القور: ٢٢.

ونكر الإجماع كذلك على البدنية والنهاية ٨/ ٩٥، دار الكتب العلمية.

(٢) للمعالي: ٤١٥/ ٢١.

(٣) سورة القور الآية: (٤).

(٤) سورة القور الآية (٢٢).

وأزواج النبي - ﷺ - خاصة، وهي مبهمة ليس فيها توبة ومن قذف امرأة مؤمنة فقد جعل الله له توبة إلى آخر كلامه. قال: فهم رجل أن يقوم فيقبل رأسه من حسن ما فسر^(١).

فقد بين ابن عباس أن هذه الآية إنما نزلت فيمن قذف عاتشة وأمهاة المؤمنين رضي الله عنهم؛ لما في قذفهن من الطعن على رسول - ﷺ - وعييه، فإن قذف المرأة أدى لزوجها، كما هو أدى لابنها؛ لأنه نسبة له إلى الديانة وإظهار لفساد فراشه، وإن زنى امرأته يؤذيه أذى عظيماً.. ولعل ما يلحق بعض الناس من العار والخزي بقذف أهله أعظم مما يلحقه لو كان هو المقتوف^(٢). وكذلك فإيذاء رسول - ﷺ - كفر بالإجماع.

قال القرطبي عند قوله تعالى: (يَعْظُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا) يعني في عاتشة؛ لأن مثله لا يكون إلا نظير القول في المقول عنه بعينه، أو فيمن كان في مرتبة من أزواج النبي - ﷺ -؛ لما في ذلك من إيذاء رسول الله - ﷺ - في عرضه وأهله، وذلك كفر من فاعله^(٣).

ومما يدل على أن قذفهن أذى للنبي - ﷺ - ما أخرجه الشيخان في صحيحهما في حديث الإفك عن عائشة، قالت: (فقام رسول الله - ﷺ - فاستعذر عن عبد الله بن أبي بن سلول فقال رسول الله - ﷺ - وهو على المنبر: يا

(١) نظروا: ابن جرير ١٨/٨٣، وخطه ابن كثير ٢/٢٧٧.

(٢) المستوفى للمسلول، من ٣٥، والقرطبي: ١٢/١٣٩، مطب دار الفكرية العلمية.

(٣) القرطبي: ١٢/١٣٩، ١٣٧ عن ابن العربي في أحكام القرآن ٢/١٢٥٥، ١٢٥٦ تحقيق: الفيضاني.

معشر المسلمين، من يعتذري من رجل قد بلغني أذاه في أهل بيتي (...) كما في الصحيحين.

قوله: (من يعتذري) أي من ينصفني ويقيم عندي إذا انتصفت منه لما بلغني من أذاه في أهل بيتي. والله أعلم. ثبت أنه - عليه السلام - قد تأذى بذلك تأذياً استعذر منه. وقال المؤمنون الذين لم تأخذهم حية: مرنا بضرب أعناقهم فإنا نعتذك إذا أمرتنا بضرب أعناقهم. ولم ينكر النبي - عليه السلام - على سعد استشاره في ضرب أعناقهم^(١).

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب: (ومن يقذف الطيبة الطاهرة أم المؤمنين زوجة رسول رب العالمين - عليها السلام - في الدنيا والآخرة، لما صح ذلك عنه، فهو من ضرب عبد الله بن أبي بن سلول رأس المنافقين. ولسان حال رسول الله - عليه السلام - يقول: يا معشر المسلمين من يعتذري فيمن آذاني في أهلي.

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا ﴾ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيًا مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴿ فإين أنصار دينه ليقولوا له نحن نعتذك يا رسول الله^(٢).

(١) لصلح السلول، من ١٧ - ١٩ ياغصبار .

(٢) سورة الأحزاب، الآية: (٥٧ ، ٥٨) .

(٣) رسالة في الرد على الرافضة: ٢٥ ، ٢٦ .

اعتقاد أهل السنة في الصحابة

كما أن الطعن بها رضي الله عنها فيه تنقيص برسول الله - ﷺ - من جانب آخر، حيث قال الله عز وجل: ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ﴾ (١).

قال ابن كثير: (أي ما كان الله ليجعل عائشة زوجة لرسول الله - ﷺ - إلا وهي طيبة؛ لأنه أطيب من كل طيب من البشر، ولو كانت خبيثة لما صلت له شرعاً ولا قدراً. ولهذا قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ أي هم بعداء عما يقوله أهل الإفك والعدوان) (٢).

سادساً: حكم سب بقية أمهات المؤمنين :

اختلف العلماء في قذف بقية أمهات المؤمنين، والراجح الذي عليه الأكثرون: كفر فاعل ذلك؛ لأن المقدوفة زوجة رسول الله - ﷺ -، والله تعالى إنما غضب لها؛ لأنها زوجته - ﷺ -، فهي وغيرها منهن سواء (٣). وكذلك فإن فيه تنقيصاً وأذى لرسول الله - ﷺ - بقذف حليته (٤). وقد بينا ذلك عند كلامنا عن حكم من قذف أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها. أما إن سب أمهات المؤمنين سباً غير ذلك فحكمهن حكم سائر الصحابة على التفصيل السابق.

(١) سورة النور الآية: (٢٤).

(٢) ابن كثير: ٢/٢٧٨.

(٣) البداية والنهاية: ٨/٩٥.

(٤) الشفا: ٢/١١٢، وراجع أيضاً الصواعق المحرقة، ص: ٢٨٧، والمحقق: ١١/٤١٥.

لوازم السب

تَقِظُ السَّلَفُ الصَّالِحَ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمُ لَخَطُورَةِ الطَّعْنِ فِي الصَّحَابَةِ وَسِبْهِمُ، وَحَذَرُوا مِنَ الطَّاعِنِينَ وَمَقَاصِدِهِمْ؛ وَذَلِكَ لَعَلِّمَهُمْ بِمَا قَدْ يُوْدِي إِلَيْهِ ذَلِكَ السَّبُّ مِنْ لَوَازِمٍ بَاطِلَةٍ تَنَاقُضُ أَصُولَ الدِّينِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ كَلِمَاتٌ قَلِيلَةٌ، لَكِنِّهَا جَامِعَةٌ، أَذْكَرُهَا فِي مَقْدَمَةِ هَذَا الْمُبْحَثِ، ثُمَّ أَوْضَحَ - بَعْضُ الشَّيْءِ - مَا يَتَرَبَّ عَلَى السَّبِّ غَالِبًا.

وَسَأَرْكَزُ فِي الرَّدِّ عَلَى السَّبِّ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، مِنْ نَسْبَةِ الْكُفْرِ أَوْ الْفُسْقِ لِمَجْمُوعِ الصَّحَابَةِ أَوْ أَكْثَرِهِمْ، أَوْ الطَّعْنِ فِي عَدَالَةِ مَنْ تَوَاتَرَتْ النُّصُوصُ بِفَضْلِهِ، كَالْخُلُقَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ هَؤُلَاءِ - الَّذِينَ يَسُبُّونَ الصَّحَابَةَ: (إِنَّمَا هَؤُلَاءِ أَقْوَامٌ أَرَادُوا الْقَدْحَ فِي النَّبِيِّ - ﷺ - فَلَمْ يَمَكِّنْهُمْ ذَلِكَ، فَقَدَحُوا فِي أَصْحَابِهِ؛ حَتَّى يُقَالَ رَجُلٌ سَوْءٌ، وَلَوْ كَانَ رَجُلًا صَالِحًا لَكَانَ أَصْحَابَهُ صَالِحِينَ) ^(١).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِذَا رَأَيْتَ رَجُلًا يَذْكُرُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ بِسَوْءٍ فَاتَّبِعْهُ عَلَى الْإِسْلَامِ) ^(٢).

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَنْتَقِصُ أَحَدًا

(١) رسالة في (حكم سب الصحابة) من ٤٦ عن الصارم المنطوق من ٥٨٠.

(٢) البداية والنهاية: ٨/ ١١٢، وانظر: المسائل والمسائل المروية عن أحمد في المقبلة للأحمدي ٢/ ٣٦٢، ٣٦٤ ج ١، دار طيبة.

من أصحاب رسول الله - ﷺ - فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول - ﷺ - عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنة أصحاب رسول الله - ﷺ - وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليطلبوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة^(١).

وقال الإمام أبو نعيم رحمه الله: فلا يتبع هفوات أصحاب رسول الله - ﷺ - وزللهم ويحفظ عليهم ما يكون منهم في حال الغضب والموجدة إلا مفتون القلب في دينه^(٢).

ويقول أيضاً: (لا يسط لسانه فيهم إلا من سوء طويته في النبي

- ﷺ - وصحابته والإسلام والمسلمين)^(٣).

وتحذير العلماء هنا عام يشمل جميع الصحابة، وتأمل قول إمام أهل السنة: (يذكر أحداً من الصحابة بسوء). وقول أبي زرعة: (يتقص أحداً) فحذروا ممن يتقص مجرد انتقاص أو ذكر بسوء. وذلك دون الشتم أو التكفير. ثم في واحد منهم وليس جميعهم، فماذا يقال فيمن سب أغلبهم.

وإليك أخي القارئ إيضاح لبعض لوازم السب:

أولاً: يترتب على القول بكفر وارتداد معظم الصحابة أو فسقهم إلا نفرأ يسيراً الشك في القرآن الكريم والأحاديث النبوية، وذلك لأن الطعن في النقلة طعن في المنقول، إذ كيف تنق بكتاب نقله إلينا الفسقة

(١) الكفاية للعلامة القنداري، ص ٩٧.

(٢) الإلمة لأبي نعيم، ص ٢٤٤.

(٣) الإلمة لأبي نعيم، ص ٢٧٦.

والمرتدون - والعياذ بالله - ولذلك صرح بعض أهل الضلال والبدع عن يسب الصحابة بتحريف الصحابة للقرآن والبعض أخفى ذلك. وكذلك الأمر بالنسبة للأحاديث النبوية. فإذا اتهم الصحابة رضوان الله عليهم في عدالتهم، صارت الأسانيد مرسلة مقطوعة لا حجة فيها، ومع ذلك يزعم بعض هؤلاء الإييان بالقرآن. فنقول لهم: يلزم من الإييان به الإييان بما فيه، وقد علمت أن الذي قد اتهم بخير الأمم، وإن لا ينجزيهم، وأنه رضي عنهم. ألخ، فمن لم يصدق ذلك فيهم، فهو مكذب لما في القرآن ناقض لدعواه.

ثانياً: هذا القول يقتضي أن هذه الأمة - والعياذ بالله - شر أمة أخرجت للناس، وسأبقي هذه الأمة شرارها، وخيرها القرن الأول كان عامتهم كفاراً أو فاسقاً وإنهم شر القرون^(١). كبرت كلمة تخرج من أفواههم. ثالثاً: يلزم من هذا القول أحد أمرين: أما نسبة الجهل إلى الله تعالى عما يصفون، أو العبث في هذه النصوص التي أثني فيها على الصحابة، فإن كان الله عز وجل - تعالى عن قولهم - غير عالم بأنهم سيكفرون ومع ذلك أثني عليهم ووعدهم الحسنى فهو جهل، والجهل عليه تعالى محال. وإن كان الله عز وجل عالماً بأنهم سيكفرون فيكون وعده لهم بالحسنى ورضاه عنهم عبث. والعبث في حقه تعالى محال^(٢). ويشيع ذلك الطعن في حكمته عز وجل، حيث اختارهم

(١) الصيارم فمسئول، من ٥٨٧.

(٢) انظر: إتحاف ذوي النجابة لسمند بن قمر بن قتيبي، من ٧٥ ط دار الأنصار.

اعتقاد أهل السنة في الصحابة

واصطفاهم لصحبة نبيه عليه الصلاة والسلام، فجاهدوا معه وآزروه ونصروه واتخذهم أصهاراً له، حيث زوج ابنته ذا النورين (عثمان) رضي الله عنه، وتزوج ابنتي أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فكيف يختار لنيه أنصاراً وأصهاراً مع علمه بأنهم سيكفرون.

رابعاً: لقد بذل رسول الله - ﷺ - جهوداً خارقة في تربية الصحابة على مدى ثلاثة وعشرين عاماً، حتى تكون بفضل الله عز وجل المجتمع المثالي في خلقه وتضحياته وزهده وورعه، فكان - ﷺ - أعظم مربٍ في التاريخ.

ولكن على العكس من ذلك، فإن جماعة تدعي الانتماء إلى الإسلام ونبي الإسلام، تقدم لهذا المجتمع صورة معاكسة، تهلم المجهودات التي قام بها النبي - ﷺ - في مجال التربية والتوجيه، وتثبت له إخطاقاً لم يواجهه أي مصلح أو مربٍ، خير مخلص لم يكن مأموراً من الله، كما كان الشأن مع رسول الله - ﷺ -^(١).

إن الإمامية ترى أن المجهودات الجبارة التي بذلها محمد - ﷺ - لم تسج إلا ثلاثة أو أربعة - وفقاً لبعض الروايات - ظلوا متمسكين بالإسلام إلى ما بعد وفاته - ﷺ - أما غيرهم فقد قطعوا صلتهم بالإسلام - والعياذ بالله - فور وفاته - ﷺ - واثبتوا أن صحبة النبي - ﷺ - وتربيته أخفقت ولم يعد لها أي تأثير.

وهذا الزعم يؤدي إلى اليأس من إصلاح البشرية، وعدم الثقة في

(١) صرح بعض من تولى كبر تكلم المزامير والتهمة والتمسكيات أن رسول الله - ﷺ - لم يتبعه، وإن الذي يتبعه في ذلك المهدي المنتبى (أي عهدهم).

راجع الرسول والرسالات للشيخ: ص ٢١٢، ٢١٣.

المنهج الإسلامي وقدرته على التربية وتهذيب الأخلاق، وإلى الشك في نبوة محمد - ﷺ - وذلك أن الدين الذي لم يستطع أن يقدم للعالم عدداً وجيهاً من نماذج عملية ناجحة بناءً، ومجتمعاً مثالياً في أيام الداعي وحامل رسالته الأول، فكيف يستطيع اتباعه ذلك بعد مضي وقت طويل على عهد النبوة؟!

وإذا كان المؤمنون بهذه الدعوة لم يستطيعوا البقاء على الجادة القويمة، ولم يعودوا أوفياء لنيهم - ﷺ - بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى، فلم يبق على الصراط المستقيم الذي ترك عليه النبي - ﷺ - أتباعه إلا أربعة فقط، فكيف نسلم أن هذا الدين يصلح لتزكية النفوس وبناء الأخلاق؟ وأنه يستطيع أن يتقذ الإنسان من الهمجية والشقاء، ويرفعه إلى قمة الإنسانية؟ بل ربما يقال لو أن النبي - ﷺ - كان صادقاً في نبوته لكانت تعاليمه ذات تأثير، ووجد هناك من آمن به من صميم القلب، ووجد من بين العدد الهائل ممن آمنوا به بعض المثبات الذين ثبتوا على الإيمان، فإن كان أصحابه - سوى بضعة رجال منهم - منافقين ومرتدين - فيما زعموا فمن دام بالإسلام؟ ومن انتفع بالرسول - ﷺ - ؟ وكيف يكون راحة للعالمين؟! ^(١)

الإمساك عما شجر بينهم

قال - رحمه الله - : (إذا ذكر أصحابي فامسكوا، وإذا ذكر النجوم فامسكوا، وإذا ذكر القدر فامسكوا) (١).

ولذلك فمن منهج أهل السنة الإمساك عن ذكر هفوات الصحابة وتبع زلاتهم وعدم الخوض فيما شجر بينهم.

قال أبو نعيم رحمه الله: (فالإمساك عن ذكر أصحاب رسول الله - وذكر زلاتهم، ونشر محاسنهم ومناقبهم، وصرف أمورهم إلى أجل الوجوه، من أمارات المؤمنين المتبعين لهم بإحسان، الذين مدحهم الله عز وجل بقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ (٢).

ويقول أيضاً في تعليقه على الحديث المشار إليه: (لم يأمرهم بالإمساك عن ذكر محاسنهم وفضائلهم، إنما أمروا بالإمساك عن ذكر أفعالهم وما يفرط منهم في ثورة الغضب وعارض الموجدة) (٣).

إذا فالإمساك المشار إليه في الحديث الشريف إمساك مخصوص يقصد به عدم الخوض فيما وقع بينهم من الحروب والخلافات على سبيل

(١) أخرجه الطبراني في المعجم: ٢/ ٧٨ - وأبو نعيم في الحلية: ١٠٨/٤ - وفي الإلمة من حديث ابن مسعود.

وكواء الألباني بطريقه وشواهد. السلسلة الصحيحة ٢٤/١.

(٢) سورة الصفر الآية (١٠) وانظر: الإلمة من ٢٧٢.

(٣) الإلمة: ٢٤٧.

التوسع وتبج التفاصيل ونشر ذلك بين العامة، أو التعرض لهم بالتنقص لفئة والانتصار لأخرى^(١).

ونحن لم نؤمر بما سبق، وإنما أمرنا بالاستغفار لهم ومحبتهم ونشر محاسنهم وفضائلهم، لكن إذا ظهر مبتدع يقدر فيهم بالباطل فلا بد من الذب عنهم، وذكر ما يبطل حجته بعلم وعدل^(٢).

وهذا مما نحتاجه في زماننا، حيث ابتليت الأمة المسلمة في جامعاتها ومدارسها بمناهج - يزعم أصحابها الموضوعية والعلمية - يخوضون فيها شجر بين الصحابة بالباطل دون التأديب بالآداب التي علمنا أياها ربنا عز وجل ورسوله - ﷺ -.

كذلك وللأسف وصلت هذه العدوى إلى بعض الإسلاميين، حتى أن بعضهم يجمع الغث والسمين من الروايات حول الفتنة التي بين الصحابة ثم يني أحكامه دون الاسترشاد بأقوال الأئمة الأعلام وتحقيقاتهم، من أجل ذلك أردت أن أشير إلى بعض الأسس والتوجيهات التي ينبغي أن يعرفها الباحث إذا اقتضت الحاجة أن يبحث فيما شجر بينهم رضي الله عنهم.

(١) منهج كتابة التاريخ الإسلامي لمحمد بن صالح العثيمين، ٢٢٧، ٢٢٨.

(٢) منهاج السنة : ٢٥١/٦ - تحقيق : د. رشاد سليم.

أسس البحث في تاريخ الصحابة

أولاً: إن الكلام عما شجر بين الصحابة ليس هو الأصل، بل الأصل الاعتقادي عند أهل السنة والجماعة هو الكف والإمساك عما شجر بين الصحابة. وهذا مبسوط في عامة كتب أهل السنة في العقيدة، كالسنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل والسنة لابن أبي عاصم، وعقيدة أصحاب الحديث للصابوني، والإبانة لابن بطة، والطحاوية، وغيرها. ويتأكد هذا الإمساك عند من يُحشى عليه الالتباس والتشويش والفتنة، وذلك بتعارض ذلك بما في ذهنه عن الصحابة وفضلهم ومزلتهم وعدالتهم وعدم إدراك مثله - لصغر سنه، أو حداثة عهده بالدين ... لحقيقة ما حصل بين الصحابة، واختلاف اجتهادهم في ذلك، فيقع في الفتنة بانتقاصه للصحابة من حيث لا يعلم.

وهذا مبني على قاعدة تربوية تعليمية مقررة عند السلف، وهي ألا يعرض على الناس من مسائل العلم إلا ما تبلغه عقولهم. قال الإمام البخاري رحمه الله: (باب من خصص بالعلم قوماً دون قوم كراهية ألا يفهموا)^(١). وقال علي رضي الله عنه: (حدثوا الناس بما يعرفون، أمحبون أن يكذب الله ورسوله). وقال الحافظ في الفتح تعليقاً على ذلك: (وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة). ومثله قول ابن مسعود: (ما أنت محدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم

(١) فتح الباري ١/١٩٩، ومصحح البخاري ١/١١١ كتاب العلم باب رقم (١٩) نذ. تركيا.

فتة). رواه مسلم^(١). وعن كره التحدث ببعض ثوب بعض أحد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان، ومالك في أحاديث الصفات، وأبو يوسف في الغرائب... - إلى أن قال: (وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوي البدعة وظاهره في الأصل غير مراده، فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب، والله أعلم)^(٢).

ثانياً: وإذا دعت الحاجة إلى ذكر ما شجر بينهم، فلا بد من التحقق والتثبت في الروايات المذكورة حول الفتن بين الصحابة قال عز وجل:

﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِمِجَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾^(٣). هذه الآية تأمر المؤمنين بالتثبت في الأخبار المنقولة إليهم عن طريق الفساق؛ لكيلا يحكموا بعوجبها على الناس فيندموا. فوجوب التثبت والتحقيق فيما ينقل عن الصحابة وهم سادة المؤمنين أولى وأحرى، خصوصاً ونحن نعلم أن هذه الروايات دخلها الكذب والتحريف؛ إما من جهة أصل الرواية، أو تحريف بالزيادة والنقص يخرج الرواية مخرج الدم والطعن. وأكثر المنقول من المطاعن الصريحة هو من هذا الباب، يرويها الكذابون المعروفون بالكذب، مثل أبي مخنف لوط بن يحيى، ومثل هشام بن محمد بن

(١) رواه مسلم: في مقدمة الصحيح ١١/١، ونظر: تهذيبه في جامع الأصول ١٧/٨.

(٢) فتح الباري ١٩٩/١ - ٢٠٠. وراجع أيضاً كلاماً جيداً للسلمى في كتابه: منهج كنفية التاريخ: ٢٢٨.

(٣) سورة المائدة الآية: (٦).

اعتقاد أهل السنة في الصحابة

السائب الكلبي، وأمثالهما^(١).

من أجل ذلك لا يجوز أن يدفع النقل المتواتر في محاسن الصحابة وقصائلهم بنقول بعضها منقطع وبعضها محرف، وبعضها لا يقدح فيما علم؛ فإن اليقين لا يزول بالشك، ونحن نيقن ما ثبت في فضلهم، فلا يقدح في هذا أمور مشكوك فيها، فيكف إذا علم بطلانها^(٢).

ثالثاً: إذا صحت الرواية في ميزان الجرح والتعديل وكان ظاهرها القدح، فيلتزم لهم أحسن المخارج والمعاذير. قال ابن أبي زينة والإمساك عما شجر بينهم، وإنهم أحق الناس أن يلتزم لهم أحسن المخارج، ويظن بهم أحسن المذاهب^(٣).

وقال ابن دقيق العيد: (وما نقل عنهم فيما شجر بينهم واختلفوا فيه: فمعه ما هو باطل وكذب، فلا يلتفت إليه، وما كان صحيحاً أولئنا تأويله حسناً، لأن الثناء عليهم من الله سابق، وما ذكر من الكلام اللاحق محتمل للتأويل، والمشكوك والموهوم لا يبطل المحقق والمعلوم)^(٤). هذا بالنسبة لعموم ما روي في قدحهم.

وأبعاً: أما ما روي على الخصوص فيما شجر بينهم، وثبت في ميزان النقد

(١) منهاج السنة: ٧٢/٥، وما بعدها، ٨١، وانظر دراسة نخبة (مرويات أبي حنيفة في تاريخ الطبري) - حمير الراشدين - ليحيى الجعفي، ط دار العاصمة، ١٤١٠هـ.

(٢) منهاج السنة: ٣٠٥/٦ - بتصرف.

(٣) مقصدة رسالة ابن أبي زيد القيرواني: ٨، وانظر: تنوير العقالة في حل ألفاظ الرمالة للتتلي (١٩٤٢هـ)، تحقيق: د. محمد عوف، ط دار المال، ١٣٧٧/١ وما بعدها.

(٤) استطب رسول الله ومذاهب القائلين فيهم لميد العزيز الجبلان، ص ٣٦٠.

العلمي، فهم فيه مجتهدون؛ وذلك أن القضايا كانت مشبهة؛ فلهذا اشتباهها
اختلف اجتهدهم وصاروا ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ظهر لهم بالاجتهاد أن الحق في هذا الطرف، وأن
مخالفه باغ، فوجب عليهم نصرته وقاتل الباغي عليه فيما اعتقدوه ففعلوا
ذلك، ولم يكن محل لمن هذه صفته التأخر عن مساعدة إمام العدل في قتال
البغاة في اعتقاده.

القسم الثاني: عكس هؤلاء؛ ظهر لهم بالاجتهاد أن الحق مع
الطرف الآخر، فوجب عليهم مساعدته وقاتل الباغي عليه.

القسم الثالث: اشتبهت عليهم القضية وتحيروا فيها ولم يظهر لهم
ترجيح أحد الطرفين، فاعتزلوا الفريقين. وكان هذا الاعتزال هو
الواجب في حقهم؛ لأنه لا محل للإقدام على قتال مسلم حتى يظهر أنه
مستحق لذلك^(١).

إذن هذا القتال هم متأولون فيه، لكل طائفة شبهة اعتقدت تصويب
نفسها بسببها، وذلك لا يخرجهم من العدالة، بل هم في حكم المجتهدين في
مسائل الفقه، فلا يلزم نقص أحد منهم، إنما هم بين أجر وأجرين.

أيضاً من المهم أن نعلم أن القتال الذي حصل بين الصحابة
رضوان الله عليهم لم يكن على الإمامة، فإن أهل الجمل وصفين لم يقاتلوا
على نصب إمام غير علي، ولا كان معاوية يقول إنه الإمام دون علي، ولا

^(١) مسلم بشرح النووي: ١٤٩/١٥، ١٦١/١٨، وراجع الإصطبة: ٥٠١/٢، ٥٠٢. فتح الباري: ٢٤/١٢، وإحياء علوم

قال ذلك طلحة والزبير، وإنما كان القتال فتنه عند كثير من العلماء (بسبب اجتهادهم في كيفية القصاص من قاتلي عثمان رضي الله عنهم) وهو من باب قتال أهل العدل والبغي، وهو القتال بتأويل سائغ لطاعة غير الإمام، لا على قاعدة دينية - أي ليس بسبب خلاف في أصول الدين ^(١).

ويقول عمر بن شبة: (إن أحداً لم ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا علياً في الخلافة، ولا دعوا أحداً ليولوه الخلافة، وإنما أنكروا على علي منعه من قتال قتلة عثمان وترك الاقتصاص منهم) ^(٢).

ويؤيد هذا ما ذكره الذهبي: (أن أبا مسلم الخولاني وأناساً معه جاءوا إلى معاوية، وقالوا: أنت تنازع علياً أم أنت مثله؟ فقال: لا والله، إني لأعلم أنه أفضل مني، وأحق بالأمر مني، ولكن أستم تعلمون أن عثمان قتل مظلوماً، وأنا ابن عمته، والطالب بدمه، فاستوه فقولوا له، ليدفع إلى قتلة عثمان، وأسلم له. فأتوا علياً، فكلّموه، فلم يدفعهم إليه) ^(٣).

وفي رواية عند ابن كثير: (فعند ذلك صمم أهل الشام على القتال مع معاوية) ^(٤).

وأيضاً فجمهور الصحابة وجمهور أفاضلهم ما دخلوا في فتنه، قال عبد الله بن الإمام أحمد: (حدثنا أبي، حدثنا إسماعيل بن علية، حدثنا أيوب

^(١) «نهاج السنة» ٣٢٧/٦ بتصحيحه. وراجع ما بعده إلى ص ٣٤٠.

^(٢) أخبار البصرة لعمر بن شبة، نقل عن فتح الباري: ٥٦/١٣.

^(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي: ٢٤٠/٢. يستند رجال ثقات، كما قال الأرنؤوط.

^(٤) البداية والنهاية: ١٣٢/٨. وانظر كلاماً لاسم الحرميين، وتعليقاً للتبليغي عليه، إتحاف ذوي النجابة ص ١٥٢.

السختياني، عن محمد بن سيرين، قال: هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله - ﷺ - عشرة آلاف، فما حضرها منهم مائة، بل لم يبلغوا ثلاثين).

قال ابن تيمية: (وهذا الإسناد من أصح إسناد على وجه الأرض، ومحمد بن سيرين من أروع الناس في منطقته ومراسيله من أصح المراسيل)^(١).

فأين الباحثون المنصفون، ليدرسوا مثل هذه النصوص الصحيحة، لتكون منطلقاً لهم، لا أن يلطخوا أذهانهم بتشويشات الإخباريين، ثم يؤولوا النصوص الصحيحة حسب ما عندهم من البضاعة المرجاة.

خامساً: مما ينبغي أن يعلمه المسلم حول الفتن التي وقعت بين الصحابة - مع اجتهدهم فيها وتأولهم - حزنهم الشديد وتدممهم لما جرى، بل لم يخطر ببالهم أن الأمر سيصل إلى ما وصل إليه، وتأثر بعضهم التأثر البالغ حين يبلغه مقتل أخيه، بل أن البعض أيضاً لم يتصور أن الأمر سيصل إلى القتال، وإليك بعض من هذه النصوص:

هذه عائشة أم المؤمنين تقول:- (فيما يروي الزهري عنها: إنها أريد أن يحجز بين الناس مكاني، ولم أحسب أن يكون بين الناس قتال، ولو علمت ذلك لم أقف ذلك الموقف أبداً)^(٢)

(١) منهاج السنة: ٢٢٣/٦، ٢٢٧ راجع لم نفس الموضوع تفصيلاً أخرى على ثلاثة من حشر الفتنة من الصحابة.

(٢) متقري الزهري - ص ١٥٤ -

وكانت إذا قرأت: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ تبكي حتى يتل خمارها^(١).

وهذا أمير علي بن أبي طالب يقول عنه الشعبي: (لما قتل طلحة وراه على مقتولاً، جعل يمسح التراب عن وجهه، ويقول: عزيز علي أبا محمد أن أراك مجدلاً تحت نجوم السماء، ثم قال: إلى الله أشكو عجزتي ويجري - أي همومي وأحزائي - ويكى عليه هو وأصحابه. وقال: يا ليتني مت قبل هذا اليوم بعشرين سنة)^(٢).

ويقول رضي الله عنه: (يا حسن، يا حسن، ما ظن أبوك أن الأمر يبلغ إلى هذا، ودأبوك لو مات قبل هذا بعشرين سنة)^(٣).

وكان يقول ليالي صفين: (لله در مقام عبد الله بن عمر وسعد بن مالك - وهما من اعتزل الفتنة - إن كان برأ إن أجره لعظيم، وإن كان إثماً إن خطره ليسير)^(٤).

فهذا قول أمير المؤمنين رغم قول أهل السنة إن علياً ومن معه أقرب إلى الحق^(٥).

وهذا الزبير بن العوام رضي الله عنه يقول: (إن هذه هي الفتنة

^(١) مسود اعلام النبلاء: ١٧٧/٢، والآية في الأحزاب: رقم (٢٢) -

^(٢) ليد النبوة لابن الأثير: ٨٨/٣، ٨٩، السيرة: ٣٦/١، ٣٧.

^(٣) منهاج السنة: ٢٠٩/١، الطهارة للسقفة لسيرة: ٢٧، ٢٦/١.

^(٤) المصدر السابق: ٢٠٩/١.

^(٥) فتح الباري: ١٧/١٢.

التي كنا نحدث عنها، وهو ممن شارك في القتال بجانب أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها - فقال مولاها: أتسميها فتنة وتقاتل فيها؟ قال: ويحك، إنا نبصر ولا نبصر، ما كان أقر قط إلا علمت موضع قدمي فيه، غير هذا الأمر، فإني لا أدري أمقبل أنا فيه أم مدبر^(١).

وهذا معاوية رضي الله عنه، لما جاءه نعي علي بن أبي طالب جلس وهو يقول: (إنا لله وأنا إليه راجعون. وجعل يبكي، فقالت امرأته: أنت بالأمس تقاتله، واليوم تبكيه؟ فقال: ويحك، إنما أبكي لما فقد الناس من حلمه وعلمه وفضله وسوابقه وخيره، وفي رواية: ويحك إنك لا تدريين ما فقد الناس من الفضل والفقه والعلم)^(٢).

وبعد هذه النقولات كلها، كيف يلامون بأمور كانت مشبهة عليهم، فاجتهدوا، فأصاب بعضهم وأخطأ الآخرون، وجميعهم بين أجر وأجرين ثم بعد ذلك تدموا على ما حصل وجري، وتابوا من ذلك، وما حصل بينهم من جنس المصائب التي يكفر الله عز وجل بها فنوبهم، ويرفع بها درجاتهم ومنازلهم. قال - ﷺ -: (لا يزال البلاء بالمؤمن حتى يسير في الأرض وليس عليه خطيئة)^(٣).

وعلى أقل الأحوال، لو كان حصل من بعضهم في ذلك ذنباً

(١) تنوير الظنري: ١٧٦/٤.

(٢) البدلية والتمهيد: ١٥/٨، ١٣٢.

(٣) رواه القرطبي رقم ٢٢٩٨. وقال حسن صحيح. وصححه ابن حبان، والمكلم وسكت عنه هو والذهبي ٤١/١.

وحسنه الألباني - المشكاة ١/٩٢ من حديث سعد بن ربيعة في الصحيح رقم (١٤٤)، وانظر: شواهد ١٢٢.

١٤٥، وراجع الفتوح ١٠/١١١، ١١٢.

محققاً، فإن الله عز وجل يكفره بأسباب كثيرة، من أعظمها الحسنات الماضية - من سوابقهم ومناقبهم وجهادهم - والمصائب المكفرة، والاستغفار، والتوبة التي بها يبذل الله عز وجل السيئات حسناً، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم^(١).

سادساً: نقول خيراً إن أهل السنة والجماعة لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره، بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، ثم إذا كان قد صدر من أحدهم ذنب فيكون إما قد تاب منه، أو أتى بحسنات تمحوه، أو غفر له بسابقته، أو بشفاعته محمد - ﷺ - وهم أحق الناس بشفاعته، أو ابتلي ببلاء في الدنيا كفر به عنه، فإذا كان هذا في الذنوب المحققة، فكيف بالأمور التي هم مجتهدون فيها: إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد، والخطأ مغفور. ثم إن القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل نزر، مغفور في جنب فضائل القوم، ومحاسنهم من إيمان وجهاد، وهجرة ونصرة، وعلم نافع وعمل صالح^(٢).

يقول الذهبي رحمه الله: (فالقوم لهم سوابق وأعمال مكفرة لما وقع بينهم، وجهاد محمّاء، وعبادة محصنة، ولنا من يغلو في أحد منهم، ولا

(١) القوسم راجع منهاج السنة ٢٠٥/٦ - ٢٢٩ ثم نكر عشرة أسباب مكفرة.

(٢) انظر: شرح العقيدة الواسطية: لخليل برهان: ١٦٤ - ١٦٧.

تدعي فيهم العصمة^(١).

إذن، قاعتقادنا بعدالة الصحابة لا يستلزم العصمة، فالعدالة استقامة السيرة والدين، ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً، حتى تحصل على ثقة النفس بصدقه ... ثم لا خلاف في أنه لا يشترط العصمة من جميع المعاصي^(٢).

ومع ذلك يجب الكف عن ذكر معايهم ومساوئهم مطلقاً - كما مر سابقاً - وإن دعت الضرورة إلى ذكر زلة أو خطأ صحابي، فلا بد أن يقترن بذلك ذكر منزلة هذا الصحابي من توبته أو جهاده وسابقته - فمثلاً من الظلم أن نذكر زلة حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه، دون أن نذكر توبته التي لو تابها صاحب مكس لقبل منه ... وهكذا^(٣).

فالمرء لا يعاب بزلة يسيرة حصلت منه في فترة من فترات حياته وتاب منها، فالعبرة بكمال النهاية، لا بنقص البداية، سيما إن كانت له حسنات ومناقب ولو لم يزره أحد. فكيف إذا زكاه خالقه العليم بذات الصدور.

﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾^(٤).

^(١) سيرة أعلام النبلاء: ٩٢/١٠، في ترجمة الشافعي.

^(٢) المستقصى للفرار: ١٥٧/١. وراجع في شمع أكثر: منهج النقد عند المحققين للأعلام: ٢٢ - ٢٩.

^(٣) الإمامة لأبي حنيفة: ٢٤٠ - ٢٤١. ومنهاج السنة: ٢٠٧/١.

^(٤) سورة النحر، الآية: (١٠).

اللهم اجعلنا ممن يحب صحابة رسولك - ﷺ - ويدافع عنهم،
وثنى عليهم، ويتبع منهجهم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم.

الفهرس

الموضوع

الصفحة

٣	مقدمة.
٧	أدلة عدالتهم من الكتاب والسنة.
٢١	خلاصة ما سبق.
٢٢	منزلة الصحابة لا يعادلها شيء.
٢٨	سب الصحابة وحكمه.
	أولاً: من سب للصحابة بالكفر والردة.
٢٨	أو الفسق جمعهم أو بعضهم.
٣٢	ثانياً: من سب بعضهم سباً يطعن في دينهم.
	ثالثاً: أما سب صحابي لم يتواتر .
٣٩	النقل بفضلله يطعن في الدين.
	رابعاً: أما سب بعضهم سباً.
٣٩	لا يطعن في دينهم وعدالتهم.
٤١	وقفه مع المنهج الموضوعي.
٤٢	خامساً: حكم سب عائشة.
٤٧	سادساً: حكم سب بقية أمهات المؤمنين.
٤٩	لوازم السب.
٥٥	الإمساك عما شجر بينهم.
٥٧	أسس البحث في تاريخ الصحابة.
٧١	الفهرس .